خصائص الجريمة في منطقة أبها الحضرية
دراسة جغرافية

د. عبد الحليم البشير الفاروق
أستاذ الدراسات السكانية المشارك
قسم الجغرافيا - جامعة أم القرى
مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية
aeelfarouk@uqu.edu.sa
&
د. حسن عبد اللّٰه مرعي العمري
مشرف تربوي
إدارة تعليم محافظة النماص
أبها - المملكة العربية السعودية

تاريخ استلام البحث: ٢٠١٨/١٢/١٠
تاريخ قبـول البحـث: ٢٠١٩/١/١٠

خصائص الجريمة في منطقة أبها الحضرية دراسة جغرافية

د. عبد الحليم البشير الفاروق
أستاذ الدراسات السكانية المشارك
قسم الجغرافيا - جامعة أم القرى
مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية
aeelfarouk@uqu.edu.sa
&
د. حسن عبد الله مرعي العمري
مشرف تربوي
إدارة تعليم محافظة النماص
أبها - المملكة العربية السعودية

أ- المقدمة:

الجريمة ظاهرة عالمية لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها البشرية على مر السنين، ولا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، وتتباين الجريمة من مجتمع بشري إلى آخر من حيث النوع والكم والتوزيع، بل تتباين داخل المجتمع الواحد؛ تبعاً لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعتبر التوجه الجغرافي لدراسة الجريمة حجر الزاوية في هذه الدراسة.

إن علم الجريمة يهتم بدراسة الجريمة وتفسير السلوك الإجرامي لمرتكبيها ومحاولة مكافحتها والحد منها واقتراح الحلول. وفي الجغرافيا اهتم المختصون فيها بدراسة الجريمة ووصف أبعادها المكانية من حيث التصنيف والحجم والتوزيع. وعلى ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة الجريمة في منطقة أبها الحضرية بالمملكة العربية السعودية، ووصف مرتكبيها من حيث خصائصهم الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لمرتكبي إضافة إلى الوقوف على حجم وتصنيفات وتوزيع الجريمة في منطقة الدراسة.

ا. مشكلة الدراسة:

إن الظاهرة الإجرامية تتأثر بطبيعة المكان وبدرجة كثافة سكانه، فطبيعة المكان من سهول ووديان وجبال ومرتفعات تعطي للمكان طابعاً ريفيا أو حضريا مما ينعكس بدوره على السلوك الإجرامي للأفراد، كما أن كثرة السكان في المدن وكثافتهم يصحبها غالباً ارتفاع في معدل الإجرام، ولذلك فان نسبة الإجرام في المدن تزيد عن نسبتها في الريف. وبما أن منطقة أبها الحضرية تنطبق عليها كل مظاهر الحضرية، إضافة إلى وجود سجنين حكوميين بها فإنها، وكغيرها من المناطق الحضرية الأخرى، تعاني من وجود الجريمة بكل تبعاتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الدراسات التي سعت إلى التعرف على حجم مشكلة الجريمة في منطقة أبها الحضرية، ودراسة خصائصها، وتوزيعها المكاني، وكذلك العوامل المؤثرة فيها ومعرفة أنواعها المختلفة بين محافظات المنطقة قد غابت تماما عن ميادين الأنشطة البحثية في المملكة العربية السعودية، لذا فإن دراسات تغطي الجوانب المذكورة سوف تساعد على فهم البعد المكاني للجريمة في منطقة أبها الحضرية من حيث تمركز بعض الجرائم في مناطق معينة دون أخرى. وتتلخص مشكلة الدراسة في «تحديد حجم وأنواع الجريمة في منطقة أبها الحضرية ونوزعها الجغرافي في منطقة الدراسة».

٢. الأبعاد الاقتصادية والجغرافية البيئية للجريمة:

إن طبيعة البيانات المستخدمة في هذا البحث لا تتيح للقارئ ألا وصف الجريمة في منطقة الدراسة من حيث الحجم والتصنيف والتوزيع المكاني لها دون أن تفصح البيانات نفسها عن خصائص مرتكبي الجرائم ولا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة بكل صنف من تلك الجرائم. ويأمل الباحثان في فحص تلك العلاقة في ورقة قادمة تتناول ذلك باستفاضة من بيانات أولية في نفس منطقة الدراسة تتناول تشابك وترابط الجرائم بخصائص مرتكبيها في فضائها المكاني. رغما عن ذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى بعض النظريات والأبحاث التي تناولت البعدين الاقتصادي والجغرافي للجريمة وإسقاطها إجمالا على منطقة أبها الحضرية محور الدراسة.

لقد تعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهرة بشرية تحدث في مكان ما، لذا فانه يقوم بتوزيع الظاهرة (الجريمة)، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع (راضي، ١٩٩٥: ١٣٢)، ولقد وجد الإحساس منذ زمن بعيد بان الجريمة لا تتوزع بالتساوي على الرقعة الجغرافية، أو بالتساوي على فصول السنة (الخريف، ١٤١٩: ٤٧)، وقد تطور البحث الجغرافي المرتبط بظاهرة الجريمة، من خلال الاهتمام بالظاهرة الإجرامية كمشكلة من

المشكلات الاجتماعية، والتصاقه بمشكلات المجتمع، وتعبيرا عن دوره في محاولة تفهم المشكلات الاجتماعية المتصلة بواقع الحياة اليومية بالفهم الشامل الذي يعالج المشكلات من خلال إدراك العوامل الديناميكية للمشكلة وأبعادها، ودراسة أثر السمات أو الخصائص المكانية، وانعكاسها على العمليات الاجتماعية من خلال دراسة السلوك الإنساني في البناء الحضري (المهيرات، ١٤٢١: ٢٠).

هناك من الباحثين من اتجه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن أفعال الأفراد وسلوكهم في كل عصر تبين خصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر. ومن أوائل من تبنوا هذه النظرية كارل ماركس ومشايعوه واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بانها تجسد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية. ووفقا لهذه المدرسة الاشتراكية فإن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته. وبحسب هذه المدرسة الفكرية فإن تركيبة النظام الرأسمالي، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم. أما في ظل المجتمع الاشتراكي، وبحسب داعمي هذه النظرية، فإن مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفراده. إلا أن الناقدين لهذا الطرح أشاروا إلى خطأ ربط الفقر بالجريمة حيث أثبت الواقع أن كثيرا من المجرمين هم من غير الفقراء، كما أن هنالك العديد من الفقراء والمجتمعات الفقيرة لا يرتكبون الجرائم بصورة تربط فقره بها. ومن بين اهم المتقدين لهذه المدرسة

سذرلاند Sutherland, Edwin H.(1924)

لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام والتي أجريت للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي بان الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف أيضا من غير الفقراء، ومن أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون.

لقد اثبت أحد أصحاب هذه الدراسات وهو سذرلاند Sutherland, Edwin H.(1924) أن الوضع المالي الممتاز لمن سبق ذكرهم من الأغنياء، وما يتمتعون به من المزايا، وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنعهم من اقتراف الجرائم بل على العكس ربما تكون عاملاً مساعداً لانحرافهم حيث يشعرون بان هذه المزايا تحقق لهم الحماية المرجوة فيعمدون إلى استغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية.

وكغيرها من النظريات عرضت نظرية العوامل الاقتصادية لمجموعة من الانتقادات حيث اتهمها البعض بالتركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وإنكار أو إهمال دور غيره من العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها. بينما عاب عليها البعض الآخر أن أصحاب تلك النظرية قد اعتمدوا في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلاً، أو الكسب غير المشروع كما عند بونجيه، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى. وبحسب الناقدين لهذه النظرية أنها إذا كانت تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلاً بالتقلبات الاقتصادية كما أثبتت ذلك الدراسات الإحصائية. إن هذه النظرية تؤكد على أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي. كما إنها اعتبرت الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً وأكدت أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سبباً مباشراً في دفعه نحو اقتراف الجريمة. وهذا يعني أن هذه النظرية ربطت ربطاً مباشراً بين السلوك الإجرامي وبين الفقر. إن مثل هذا الربط وما يترتب عليه من إبراز لأهمية الفقر، وتأثيره قد ووجه بنقد كبير وبأنه لا يمكن قبوله لسببين:

الأول: إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعاً لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل إشباعها لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لأنه لا توجد وسائل ثابتة يمكن بموجبها اعتبار شخص ما فقيراً، لاختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر.

الثاني: أن الدراسات في مجال علم الإجرام قد أثبتت الجريمة كما تقترف من الفقراء يمكن أن تقترف أيضا من غير الفقراء ومن أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة فيه وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون. وفي مقدمة تلك الدراسات ما اثبته سذرلاند معللاً بكون الوضع المالي الممتاز لمن سبق ذكرهم من الأغنياء، وما يتمتعون به من المزايا، وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنعهم من اقتراف الجرائم بل على العكس ربما تكون عاملاً مساعداً لانحرافهم حيث يشعرون بان هذه المزايا تحقق لهم الحماية المرجوة فيعمدون إلى استغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية.

ذكر هربرت (Herbert, D.T. (1989 أنه يمكن توسيع دراسة الخصائص الاجتماعية للجناة والضحايا لتصبح فحصًا نقديًا لدور المكان في التأثير على النشاط الإجرامي. وعلى حد قوله فقد أجريت العديد من البحوث على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تحديد اتجاه ومستوى ونوع الجريمة التي يتعرض لها المجتمع في الفضاء المكاني المحدد. لهذا فقد برزت جغرافية الجريمة كنهج بحثي متنام وذلك بتركيزها على رسم الخرائط والتحليل المكاني في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن "علم الجريمة الخرائطي" له تاريخ أطول من النهج الحديث، وعلى سبيل المثال، في القرن التاسع عشر، أنتج قادة المجتمعات المحلية والمسؤولون الحكوميون في أوروبا وأمريكا الشمالية دراسات وخرائط لإثبات أن أنماط الجريمة حيث أبرزت تلك الدراسات انتشارا غير متساوٍ للجريمة في المدن والمناطق. وفي عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وبعد دراسة مستفيضة للجريمة في مدينة شيكاغو، تم تطوير النظرية البيئية إلى ما سمي بمدرسة شيكاغو لعلم الجريمة وذلك من قبل بارك و بورغيس (Park, R. E. & Burgess, E. W., 1925). ولقد عمم الباحثان افتراضهما الذي ينص على أن الجريمة، ليس في شيكاغو وحدها، ستبرز دائماً توزيعاً جغرافياً غير متساوٍ وأن هذا التباين هو نتيجة للترابط بين البشر (أو مجموعات من البشر) ومحيطهم. أما اشماليقر وفولك (Schmalleger & Volk 201, ص 2001) فقد أكدا على أن النظرية الإيكولوجية حول الجريمة تؤكد على ترابط الخصائص الديمغرافية والجغرافية للمجموعات البشرية وتفاعلها في أي مكان من الأرض. وبمقدار ذلك التفاعل البشري والطبيعي واتجاهه يتحدد مستوى ما أسمياه "بالفوضى الاجتماعية التي تميز مناطق الانحراف كسبب رئيسي للإجرام والإيذاء".

وفي دراسة لشو ومكاي Shaw, C.R. and McKay, H.D. (1942) بعنوان نظرية الفوضى الاجتماعية المتقدمة في دراستهم للمجتمعات ذات مستويات الجريمة العالية، مرة أخرى باستخدام شيكاغو كدراسة حالة، لاحظوا أن معدلات الجريمة كانت موزعة بشكل غير متساو في جميع أنحاء المدينة. إلا أنهما أشارا إلى أن ذلك التوزيع ليس توزيعا عشوائيا حيث وجدا أن المجتمعات الأقرب إلى وسط المدينة هي تلك التي لديها أعلى المعدلات. كما أكدت دراستهما أن هذه الأحياء هي مناطق تمر بمرحلة انتقالية، حيث تنخفض فيها الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، وتوجد أعداد كبيرة من الأقليات العرقية وحركة سكنية عالية. من ناحية أخرى فقد ذكر الباحثون ويلكوكس، لاند وهانت (Wilcox, P., Land, K.C., and Hunt, S.A. 2003) إلى أن خلاصة دراسة شو و مكاي (١٩٤٢) قد أشارت إلى أن مستويات الجريمة المرتفعة في شيكاغو لم تكن دالة على الصفات الشخصية للمجموعات التي تعيش في الأحياء بل زعمت أن "العوامل البنيوية للفقر، وعدم التجانس العالي، والحراك البشري والهجرة قد خلقت "اضطرابًا اجتماعيًا " تسبب في الفوضى الاجتماعية على مستوى المجتمع وبروز الجريمة.

٣. تصنيف الجرائم حسبما تبنته هذه الدراسة:

التصنيفات التالية تم اعتمادها في هذه الدراسة لأنها تمثل التصنيف الرسمي لأنواع الجرائم في المملكة العربية السعودية كما وردت في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الداخلية:

أولاً: قضايا النفس وتشمل أحد عشر صنفا هي قتل النفس - الاعتداء الجماعي – التهديد – الاحتجاز - الانتحار - استخدام الأسلحة - الاعتداء البليغ - الاعتداء البسيط - حالات فقدان الأشخاص - قضايا امتهان الكرامة - العثور على جثث أو جزء منها.

ثانياً: قضايا العرض وتشمل أربعة أصناف هي قضايا النساء - قضايا الأحداث - قضايا الأعراض الأخرى - الدعارة.

ثالثاً: قضايا المال وتشمل سبعة أصناف من الجرائم هي السرقة – النشل – النصب والاحتيال المال العام – السطو المسلح – السلب – قطع الطريق.

رابعاً: قضايا العقل وتشمل المخدرات والمسكرات.

خامساً: قضايا العقائد والعبادات والآداب الشرعية وتشمل العقائد والآداب الشرعية والعبادات.

سادساً: قضايا التقنية وتشمل جرائم الاختراقات والجرائم الجنسية وجرائم الأموال وجرائم القرصنة الإلكترونية.

سابعاً: قضايا الشغب.

ثامناً: قضايا الحرائق العمدية.

تاسعاً: قضايا الحوادث العِرَضيّة وتشمل حوادث الوفيات الطبيعية وحالات فقدان المتلكات والوثائق والمستندات، وحوادث الإصابات العِرَضيّة.

عاشراً: قضايا الإرهاب.

حادي عشر: مخالفات النظام العام وتشمل ستة عشر نوعا هي مخالفة نظام أمن الحدود – مخالفة نظام الإقامة – الهروب من السلطة – المطبوعات الممنوعة – التصوير المحظور – التستر – مخالفة أنظمة الشؤون الاجتماعية – مخالفة أنظمة حماية البيئة – انتحال الشخصية – قضايا الأسلحة والذخيرة غير المرخصة – قضايا إتلاف الممتلكات – البلاغات الكاذبة – قضايا المتفجرات غير المرخصة – قضايا التهرب من تنفيذ الأحكام – مخالفات الأنظمة البلدية – قضايا الآثار.

ثاني عشر: الحقوق الخاصة والعامة.

ثالث عشر: القضايا الإدارية وتشمل أربعة قضايا هي الرشوة والتزوير والمخالفات الإدارية والمخالفات المالية.

٤. الدراسات السابقة على مستوى المملكة العربية السعودية:

الدراسات التالية تناولت الجريمة في المملكة بأبعادها الجغرافية المختلفة وتباينها المكاني. وسيتم عرض بعض هذه الدراسات مرتبة ترتيبا زمنيا من الأقدم للأحدث بدءا من دراسة مرشان (١٤١٢هـ)، عن الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض حيث تناولت الدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة ومن أهم نتائجها أن جريمة السرقة قد احتلت المرتبة الأولى بين الجرائم في مدينة الرياض وأغلب الجناة من ذوي المستوى التعليمي المنخفض والمتوسط، ومن ذوي الدخل المنخفض، والعزاب والعاطلين عن العمل، وتتركز منطقة سكن الجناة في الأحياء القديمة من مركز المدينة بالقرب من المراكز التجارية، والنمط المكاني لجريمة السرقة متقارب سواء بين الأحياء أو أقسام الشرطة. وتركزت معظم السرقات في الفترة النهارية. أما الوليعي (١٤١٣هـ) فقد ركزت دراسته على نوع واحد من الجرائم، هي جرائم السرقة، وهدفت إلى إبراز التباين المكاني في أعداد جرائم السرقات بين أحياء مدينة الرياض وأسباب هذا التباين، ومحاولة تفسيرها من خلال المتغيرات الجغرافية الخاصة باستخدام الأرض والربط بينها وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة، ومن نتائج تلك الدراسة أن قرابة ٥٠٪ من جرائم السرقة تحدث نهارا وأن معظم الجناة يتميزون بصغر أعمارهم (١٦-٣٩ سنة) ويرتكبون ما نسبته (٨٤,٣٪) من تلك الجرائم، وأن غالبية الجناة من السعوديين وبنسبة (٤٣,٤٪).

أما دراسة الدوسري (١٤١٨هـ) عن التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة، وخصائص الجناة الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، فقد هدفت إلى بيان اختلاف أعداد، ومعدلات الجرائم بين أحياء مدينة جدة ومحاولة معرفة الأسباب والعوامل الداعية لحدوث هذا التباين، ومن نتائج تلك الدراسة: أن جرائم السرقات، وجرائم المسكرات، وجرائم المضاربة، والجرائم الأخلاقية، وجرائم الهروب استحوذت على أعلى عدد حوادث للجريمة في مدينة جدة، وأقل عدد للحوادث كانت جرائم الرشوة، وجنائية السيارات، وقتل العمد، وقتل الخطأ، وأن نحو نصف مرتكبي الجرائم من الأجانب، وأن فئة الشباب بين السن (٢٥-٣٠ سنة) شكلت نحو ثلث مرتكبي تلك الجرائم، وقد مثلت أحياء الأستاذ، وأم السلم، والواسطة، والشام أدنى نسبة للجرائم من بين أحياء مدينة جدة، وقد ظهر أن أكثر من نصف مرتكبي الجرائم كانوا يسكنون في بيوت شعبية.

وأعد الخريف (١٤١٩هـ) دراسة عن الجريمة في المدن السعودية هدفت إلى التعرف على مستويات الجريمة، وتطور أعدادها في المدن السعودية خلال الفترة ١٤٠٧-١٤١٣هـ، وتحديد التباين المكاني بين مدن المملكة العربية السعودية في أعداد الجرائم ومعدلاتها، والخصائص الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية لمرتكبيها، ومحاولة التعرف على بعض العوامل أو الأسباب التي تقف وراء هذا التباين،

والتركيز على مدينة الدمام الكبرى، وكان من أهم نتائجها أن معدلات الجريمة في المدن أعلى منها في المناطق الريفية، وأن هناك تبايناً كبيراً بين المدن في أعداد، ومعدلات الجريمة بشكل عام، وأن هناك جرائم ترتفع نسبتها مثل جرائم التهديد، والمضاربات، والمسكرات، والجرائم الأخلاقية، وجرائم النصب، والاحتيال، والتزييف، وجرائم سرقة السيارات، وتبين أن المعدل العام للجريمة يرتفع كلما ارتفعت نسبة السكان غير السعوديين، ونسبة المباني الرديئة في المدينة، وكلما انخفضت نسبة القبض على الجناة، وأن أكثر من ثلثي مرتكبي الجرائم في المدن السعودية تتراوح أعمارهم ما بين (١٩-٣٦ سنة).

أما دراسة الجابر عن (١٤٢٢هـ) عن التوزيع المكاني للبلاغات الأمنية في مدينة الرياض، والعوامل المؤثرة فيه) فقد اقتصرت على (١٣٢) حّياً في مدينة الرياض، وبينت الدراسة أن هناك اختلافاً في توزيع متغيرات الدراسة على مستوى مراكز الشرطة، والنطاقات، والقطاعات، وكذلك على مستوى الأحياء، وأن مدينة الرياض تشكل عبئا أمنياً حيث بلغت نسبة الجرائم فيها أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي عدد الجرائم في منطقة الرياض الإدارية.

وسعت دراسة الباحوث (١٤٢٣هـ) عن جرائم الأحداث بمدينة الرياض، دراسة في جغرافية الجريمة إلى الإسهام في معالجة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع السعودي من منظور جغرافي يرتكز على الجوانب المكانية لحركة الجريمة من حيث مكان وقوع الجريمة، والخصائص، والعلاقات المكانية المختلفة لها، والاختلافات المكانية في توزيع، وحجم، وأنماط جرائم الأحداث في منطقة الرياض، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن ما يقارب ربع الأحداث أفراد العينة قد وقعت جرائمهم خلال الفترة من الساعة الثامنة مساء إلى الواحدة ليلاً، وأن جرائم السرقة احتلت المرتبة الأولى من بين أنواع الجرائم التي ارتكبها الأحداث أفراد العينة، وتتميز جرائم الأحداث أفراد العينة بالطابع الجماعي، وأن نحو ربعهم سبق أن ارتكبوا جرائم وقبض عليهم. وأن نصفهم ارتكبوها بسبب أصدقاء السوء.

ودرس بدوي (١٤٢٤هـ) التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض، وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان وهي دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة كان الهدف منها استكشاف الارتباط القائم بين الجريمة، والبيئة في مدينة الرياض، والتوزيع المكاني للجريمة، ومرتكبيها في المدينة، والوقوف على المؤثرات البيئية الطبيعية، والبشرية الكامنة وراء ذلك التوزيع، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الرسمية خلال الفترة ١٤١١-١٤٢٤هـ، ومن نتائجها أن عدد الجرائم يزداد بزيادة عدد السكان في أي منطقة جغرافية معينة داخل النسيج الحضري بمدينة الرياض، وأن هناك علاقة وثيقة بين الجريمة، والمتغيرات البيئية للمدينة.

وأجرى الدوسري (١٤٣١هـ) دراسة حول جرائم السرقة بالمجتمع السعودي في ضوء النشاط الروتيني هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل وراء سرقة المنازل في المجتمع السعودي، والأوقات التي يرتفع فيها معدل ارتكاب جريمة السرقة في مدينة الرياض، والعلاقة بين بعض خصائص مرتكبي جريمة السرقة، ونوع المسروقات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جريمة سرقة المنازل جريمة نفعية تقع لتلبية حاجات مادية، أو متعة آنية، ولم يكن مخططا لها من قبل مرتكبيها، وأن معظم مرتكبي سرقة المنازل في مدينة الرياض هم من العاطلين، ودخولهم منخفضة، ونحو ثلاثة أرباعهم عزاب. وأن الفلل هي أكثر المنازل التي تعرضت للسرقة.

أما دراسة الحربي (١٤٣٣هـ) عن الجريمة في منطقة القصيم، فهدفت إلى التعرف على حجم الجريمة في منطقة القصيم، والتوزيع المكاني للجريمة وتحديد الأنماط المختلفة لها، والكشف عن الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية المرتبطة بنوع الجريمة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اتجاه أعداد الجريمة إلى الزيادة من عام إلى آخر، وتعد جرائم السرقة أكثر الجرائم المرتكبة في منطقة القصيم، وتعد جرائم الاعتداء، والمضاربة والجرائم الأخلاقية من أكثر الجرائم شيوعا في منطقة القصيم، وأن نصف أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (٢١-٣٠ سنة)، وأن العاطلين عن العمل والعزاب أكثر الفئات ارتكابا للجرائم، وكان سبب ارتكابهم للجريمة حاجتهم للمال وتأثير أصدقاء السوء.

٥. البعد المكاني للدراسة:

منطقة الدراسة هي منطقة أبها الحضرية؛ وهي تقع ضمن إمارة عسير في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، حيث تشتمل المنطقة على مدن أبها، وخميس مشيط، وأحد رفيدة، وتغطي مساحة قدرها ١٨٢٥ كم مربع، يعيش عليها ما يزيد عن مليون نسمة، ويتضح ذلك من الشكل (١ - أ) حيث أن منطقة أبها الحضرية تتميز بموقع جغرافي متوسط بالنسبة للمدن الرئيسة في منطقة عسير، وكذلك بالنسبة لمناطق جنوب المملكة العربية السعودية وهي جازان ونجران والباحة. كما تتميز منطقة الدراسة بكونها منطقة جبلية يزيد ارتفاعها في بعض الأجزاء الشمالية الغربية والجنوبية الغربية عن ٣٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر. هذا الارتفاع أدى إلى انخفاض المتوسط السنوي لدرجة الحرارة حيث يصل إلى ١٨°م في محطة أبها، كما أدى إلى زيادة كميات التساقط حيث يبلغ ٣٧٩مم سنوياً في أبها، وهذا يؤدي بدوره إلى جعل منطقة أبها الحضرية منطقة سياحية ممتازة بمناظرها الجميلة المطلة على منحدرات تهامة من الناحيتين الغربية والجنوبية، ومناخها معتدل في فصل الصيف وبارد نسبياً شتاءً، ويحدها جنوباً دائرة عرض ١٨° شمالاً، ويحدها شمالاً دائرة عرض٣٠°، وتنحصر بين خطي طول٤٢° و٤٣° شرقاً تقريباً (سليم، ١٩٨٩). وفي المنطقة سبع نطاقات أمنية حسب الإشراف الإداري لشرطة منطقة عسير كما هو واضح في الشكل (١ - ب).

٦. مصادر البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المصادر التالية:

- خرائط لمنطقة أبها الحضرية من أمانة منطقة عسير حيث اعتمدت الدراسة على الـ shape files لتلك الخرائط وتم استخدامها من قبل الباحثين كمجال لاستعراض حدود المناطق الإدارية والنطاقات الأمنية ومؤشرات الدراسة.
- البيانات الواردة في التقارير غير المنشورة عن أعداد الجريمة، وتوزيعها الجغرافي في المملكة، ومصدرها إدارة التخطيط والتطوير بوزارة الداخلية.
- البيانات الواردة في التقارير غير المنشورة عن أعداد الجريمة، وتوزيعها الجغرافي في منطقة أبها الحضرية، مصدرها إدارة التخطيط والتطوير بشرطة منطقة عسير.
- بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لمنطقة عسير ١٤٣١هـ.

ب- تطور حجم الجريمة في منطقة أبها الحضرية:

يلاحظ من تحليل البيانات الصادرة عن إدارة التخطيط والتطوير بشرطة منطقة عسير خلال الفترة من عام ١٤٢٨هـ إلى عام ١٤٣٧هـ أن هنالك نموا في أعداد الجرائم بشكل عام في منطقة أبها الحضرية منذ عام ١٤٢٨هـ، حيث ارتفعت الأعداد الإجمالية للجرائم من ٦٠٧ جريمة في ذلك العام إلى ٣٤٥٦ جريمة في عام ١٤٣٧هـ، وهذا ما يتضح من الجدول(٢) والشكل (٢)، وعلى الرغم من الارتفاع في أعداد الجرائم خلال العشر سنوات، وتفاوتها من عام إلى أخر، إلا أن هناك تناقصاً ملحوظاً في بعض أنواع الجريمة في منطقة أبها الحضرية.

الجدول (١): النطاقات الأمنية ومراكز الشرطة التابعة لها بمنطقة أبها الحضرية (١٤٣٨ هـ)

م	المحافظة	عدد السكان	النطاق الأمني	مراكز الشرطة التابعة له
١	أبها	٣٧١٠٤٧	شرق أبها	شرق أبها، ومخفر مدينة سلطان، ومخفر مطار أبها
٢			غرب أبها	غرب أبها
٣	خميس مشيط	٥١٧٣٤٤	شرق الخميس	شرق الخميس
٤			شمال الخميس	شمال الخميس
٥			غرب الخميس	غرب الخميس
٦			جنوب الخميس	جنوب الخميس
٧	أحد رفيدة	١١٢١٢٢	أحد رفيدة	محافظة أحد رفيدة
إجمالي سكان منطقة أبها		١٠٠٠٥١٣		

المصدر: إدارة التخطيط، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، أبها، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٨هـ

جدول (٢) أعداد الجرائم في مدن منطقة أبها الحضرية خلال الفترة من ١٤٢٨هـ إلى ١٤٣٧هـ

نوع الجريمة		١٤٢٨	١٤٢٩	١٤٣٠	١٤٣١	١٤٣٢	١٤٣٣	١٤٣٤	١٤٣٥	١٤٣٦	١٤٣٧	الاجمالي
النفس	أبها	٣٢	٤١	٤٥٦	٣٣٦	٣٣٥	٣٢٨	٢٨٦	٣٥٩	٥٧٥	٤٨٨	٣٢٣٦
	الخميس	١٠٥	٨٩	١٠١٣	٧١٥	٩٠٠	٧٣١	٤٥٠	٤٠٣	٤٦٧	٦١٧	٥٤٩٠
	أحد رفيدة	٢٠	٢٣	١٠١	٩٩	١٧٧	١٥٢	٩٧	٦٦	٩٨	٩٢	٩٢٥
العرض	أبها	٩	١٠	١٩٨	١٢٧	٢٠٦	٢٤٠	٢٣٨	١٤٣	٢٢٥	١٦٨	١٥٦٤
	الخميس	٦٠	٧٦	٩٤	١٥٨	١١٥	٤٧	٢٩	٩٠	١٤٦	٢١٠	١٠٢٥
	أحد رفيدة	٤	٣	٨	٨	٨	١٥	١٣	١٥	٩	٢٤	١٠٧
المال	أبها	٥٣	٥٤	٥٠٧	٣٥٤	٤٤٥	٣٨٧	٣٦٦	٢٩٥	٥٩٥	٤٨٢	٣٥٣٨
	الخميس	٢٤٦	٢٠٨	٩٤٢	٥٣١	٥٢٣	٣٣١	٢١٥	٢١١	٤٤٥	٥٤٣	٤١٩٥
	أحد رفيدة	١٤	١٦	٦٩	٤٤	١٣٧	١١٣	١٥٧	٤٢	٧٤	٣٨	٧٠٤
العقل	أبها	١٠	١٤	٤٦	٣٣	٢٧	٧٣	٩٠	٥٦	٢٠٠	٢١٥	٧٦٤
	الخميس	٣٨	٩١	٢٤٤	٢٠٠	١٧١	٩٩	٥٩	٦١	١٥٤	١٧٦	١٢٩٣
	أحد رفيدة	١٦	٣	١٠	٨	٣٠	٢٤	٣٨	١٩	٢٠	١٢	١٨٠
العقائد	أبها	٠	٠	١٠	١١	١٦	٠	١٥	٢٤	٤٠	٥٢	١٦٨
	الخميس	٠	١٤	٥٥	٤٢	٥٤	٤٥	١١	٢٢	٦٣	٥٠	٣٥٦
	أحد رفيدة	٠	٠	٠	١	٧	٢	١٠	٢	٩	٩	٤٠
التقنية	أبها	٠	٠	٠	١	٠	٠	٦	١	٧	٣	١٨
	الخميس	٠	٠	١	١	٢	٠	١	٠	٧	٨	٢٠
	أحد رفيدة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٢
الشغب	أبها	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	١	٠	٣
	الخميس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	أحد رفيدة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحرائق العمدية	أبها	٠	٠	٢	٢	٠	١	٣	١	٣	٥	١٧
	الخميس	٠	١	٠	٤	٠	٢	٠	١	١٦	١٢	٣٦
	أحد رفيدة	٠	٠	١	٠	٢	١	١	٠	٢	١	٨
الإرهاب	أبها	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الخميس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
	أحد رفيدة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإدارية	أبها	٠	٠	٢٨	٠	٠	٠	٠	٤	١٦	١٦	٦٤
	الخميس	٠	٠	٩٦	٠	٠	٠	١	٠	٦	٦٦	١٦٩
	أحد رفيدة	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٢	١٨
العِرْضيّة	أبها	٠	٠	٠	٢٠	٢٢	١٤	١٠٧	٧	١٨	١٧	٢٠٥
	الخميس	٠	٠	٠	٩١	٣٣	٣٣	٢٦	٢٥	١٢٣	١٢٧	٤٥٨
	أحد رفيدة	٠	٠	٠	٦	١٢	٥	١١	٧	١٨	٢٢	٨١
المجموع	أبها	١٠٤	١١٩	١٢٤٧	٨٨٤	١٠٥١	١٠٤٤	١١١٢	٨٩٠	١٦٨٠	١٤٤٦	٩٥٧٧
	الخميس	٤٤٩	٤٧٩	٢٤٤٥	١٧٤٢	١٧٩٨	١٢٨٨	٧٩٢	٨١٣	١٤٢٨	١٨٠٩	١٣٠٤٣
	أحد رفيدة	٥٤	٤٥	١٩٤	١٦٦	٣٧٣	٣١٢	٣٢٧	١٥١	٢٤٢	٢٠١	٢٠٦٥
إجمالي		٦٠٧	٦٤٣	٣٨٨٦	٢٧٩٢	٣٢٢٢	٢٦٤٤	٢٢٣١	١٨٥٤	٣٣٥٠	٣٤٥٦	٢٤٦٨٥

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها، ١٤٣٨هـ.

الأولى من حيث عدد الجرائم، إذ بلغت معدلات الجرائم فيها ٥٣٪، من حجم الجرائم الكلي، نظراً لكونها تضم أكثر من نصف مليون نسمة من سكان منطقة أبها الحضرية البالغ عددهم أكثر من مليون نسمة، وانتشار الأحياء الشعبية داخل المدينة ولعدم تجانس أفراد مجتمع المدينة وتباين خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية، وتأتي مدينة أبها في المرتبة الثانية بنسبة ٣٩٪، كونها تعد مقر الإمارة وثاني مدن منطقة أبها الحضرية من حيث عدد السكان، ثم تأتي محافظة أحد رفيدة بالمرتبة الثالثة بنسبة ٨٪، أنظر الشكل(٣). ومن حيث المعدل العام للجريمة لكل ١٠٠٠٠ من السكان أوضح العمود الأخير في نفس الجدول أن المتوسط العام هو ٢٤٦,٧٢٣ جريمة لكل عشرة ألف نسمة طوال فترة العشر سنوات إلا أن ترتيب المناطق قفزت فيه أبها للمركز الأول بمعدل ٢٥٨,١٠٧، تلتها خميس مشيط ٢٥٢,١١٥ وتذيل الترتيب أحد رفيدة بمعدل ١٨٤,١٧٤ جرمية لكل ١٠٠٠٠ نسمة.

ويتبين من خلال الجدول (٣) أن مدينة خميس مشيط تحتل المرتبة

وفيما يلي من صفحات ستهتم الدراسة بإلقاء الضوء على توزيع معدلات الجريمة في منطقة أبها الحضرية حسب نوع الجريمة في كل مدينة في منطقة أبها الحضرية، واستخراج معدل الجرائم السنوي حسب عدد السكان في كل مدينة، وذلك بقسمة عدد الجرائم في كل مدينة على السنوات العشر التي اعتمد عليها الباحث، ثم قسمة هذا العدد (المعدل السنوي) على عدد السكان في كل مدينة، ثم ضرب الناتج في ١٠٠٠٠ للحصول على نصيب كل عشرة آلاف نسمة من سكان كل مدينة من الجرائم.

ا. جرائم النفس:

يتضح من (الجدول (٤)، أن جرائم النفس تظهر في منطقة أبها الحضرية في جميع المدن، وقد احتلت مدينة خميس مشيط المرتبة الأولى في معدلات الجريمة حيث بلغ المعدل السنوي ١٠,٦ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، نظراً لكونها تضم أكثر من نصف مليون نسمة من سكان منطقة أبها الحضرية البالغ عددهم أكثر من مليون نسمة، وانتشار الأحياء الشعبية داخل المدينة، ولعدم تجانس أفراد مجتمع المدينة وتباين خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية، ثم مدينة أبها بمعدل ٨,٧ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات جرائم النفس فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ٨ جرائم لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها. ولعل انتشار هذا النوع من الجرائم والذي يشمل الاعتداء على الأفراد والممتلكات يعود لاهتزاز النظام القيمي والأخلاقي نتيجة ضعف الوازع الديني، والنزاعات القبلية المستمرة، والتحولات الأخلاقية السلبية في المجتمع بسبب انتشار مظاهر المدنية، وأجهزة الإعلام العالمية الموجهة.

جدول (٣) أعداد الجرائم وعدد السكان في مدن منطقة أبها الحضرية خلال الفترة من ١٤٢٨هـ إلى ١٤٣٧هـ

المنطقة	عدد الجرائم	٪	عدد السكان	٪	معدل الجريمة خلال الفترة
أبها	٩٥٧٧	٣٩	٣٧١٠٤٧	٣٧	٢٥٨,١٠٧
خميس مشيط	١٣٠٤٣	٥٣	٥١٧٣٤٤	٥٢	٢٥٢,١١٥
أحد رفيدة	٢٠٦٥	٨	١١٢١٢٢	١١	١٨٤,١٧٤
إجمالي	٢٤٦٨٥	١٠٠	١٠٠٠٥١٣	١٠٠	٢٤٦,٧٢٣

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها، ١٤٣٨هـ

جدول (٤) معدلات جرائم النفس في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧ هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم النفس لكل ١٠٠٠٠ نسمة
أبها	٣٢٣٦	٨,٧
خميس مشيط	٥٤٩٠	١٠,٦
أحد رفيدة	٩٢٥	٨,٣
إجمالي	٩٦٥١	٩,٧

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، بيانات غير منشورة، أبها، ١٤٣٨هـ.

٢. جرائم العِرض:

يوضح الجدول (٥) أن جرائم العِرض في منطقة أبها الحضرية تظهر في جميع المدن، وقد احتلت مدينة أبها المرتبة الأولى في معدلات جرائم العرض حيث بلغ المعدل السنوي ٤,٢ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ثم مدينة خميس مشيط بمعدل ١,٩ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات جرائم العرض فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ٠,٩٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها. وتتفق هذه النسب في توزيع الجرائم مع نسبة توزيع السكان في هذه المدن، ولكنها في مدينة أبها خلاف ذلك، فقد زادت نسبة توزيع الجرائم عن نسبة توزيع السكان، وبذلك يختلف هذا النمط من الجرائم عن النمط السابق من حيث الترتيب، ويعود ذلك لطبيعة مدينة أبها ووظيفتها كمدينة سياحية يقصدها أعدادٌ من السياح سنوياً من مختلف الدول المجاورة.

جدول (٥) معدلات جرائم العرض في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم العرض لكل ١٠٠٠٠ نسمة
أبها	١٥٦٤	٤,٢
خميس مشيط	١٠٢٥	١,٩
أحد رفيدة	١٠٧	٠,٩٥
إجمالي	٢٦٩٦	٢,٧٠

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ. المعدلات من عمل الباحثين

٣. جرائم المال:

انتشر هذا النمط من جرائم الجناة في منطقة أبها الحضرية في جميع المدن، ويلاحظ أن المعدلات السنوية مرتفعة، وقد يعود ذلك إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، وتطور وسائل ارتكاب الجريمة وتفشي حالات الفساد، مما يدل أن جرائم المال من الجرائم التي يرتكبها الجناة بكثرة، نتيجة للظروف الاقتصادية وما يتعرض له الجناة من ضغط كبير لمتطلبات الحياة وتفاعلاتها مع باقي العوامل الأخرى، وبالنظر إلى (جدول ٦)، نلاحظ أن مدينة أبها احتلت المرتبة الأولى في معدلات جرائم المال حيث بلغ المعدل السنوي ٩،٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ثم مدينة خميس مشيط بمعدل ٨,١٠ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات جرائم المال فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ٦,٢ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، وهذا النمط يشابه النمط السابق من حيث الترتيب، وقد يعود ذلك إلى تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أبها الحضرية.

جدول (٦) معدلات جرائم المال في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم المال لكل ١٠٠٠٠ نسمة
أبها	٣٥٣٨	٩,٥
خميس مشيط	٤١٩٥	٨,١٠
أحد رفيدة	٧٠٤	٦,٢
إجمالي	٨٤٣٧	٨,٤٣

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ. المعدلات من عمل الباحثين.

٤. جرائم العقل:

يظهر من (الجدول٧) أن هذا النمط من الجرائم وقع في جميع المدن بمنطقة أبها الحضرية، وقد تبين من توزيع معدلات جرائم العقل السنوية أن مدينة خميس مشيط احتلت المرتبة الأولى في معدلات الجريمة حيث بلغ المعدل السنوي ٢,٤٩ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ويعود سبب تزايد هذه الجرائم في مدينة خميس مشيط إلى تناسب عدد هذه الجرائم مع عدد سكانها، وتضم أيضاً أعلى نسبة من إقامة العمالة الوافدة، ثم مدينة أبها بمعدل ٢ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، وهي مدينة سياحية تستضيف السايح من مختلف دول الخليج العربي، أما أقل المدن في معدلات جرائم العقل فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ١,٦ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، وهذا النمط يشابه نمط جرائم النفس من حيث الترتيب.

جدول (٧) معدلات جرائم العقل في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم العقل لكل ١٠٠٠٠ نسمة
أبها	٧٦٤	٢,٠٠
خميس مشيط	١٢٩٣	٢,٤٩
أحد رفيدة	١٨٠	١,٦
إجمالي	٢٢٣٧	٢,٢٤

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها، ١٤٣٨ه. المعدلات من عمل الباحثين.

٥.جرائم العقائد:

جدول (٨) معدلات جرائم العقائد في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم العقائد لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان
أبها	١٦٨	٠,٤٥
خميس مشيط	٣٥٦	٠,٦٩
أحد رفيدة	٤٠	٠,٣٥
إجمالي	٥٦٤	٠,٥٦

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ. المعدلات من عمل الباحثين.

يتبين من الجدول (٨) أعلاه أن جرائم العقائد وقعت في منطقة أبها الحضرية في جميع المدن، وقد احتلت مدينة خميس مشيط المرتبة الأولى في معدلات جرائم العقائد حيث بلغ المعدل السنوي ٠,٦٩ جريمة لكل ١٠,٠٠٠ نسمة من سكانها، ثم مدينة أبها بمعدل ٠,٤٥جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات جرائم العقائد فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ٠,٣٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، وبذلك يتفق هذا النمط مع النمط السابق من حيث التوزيع، وتتفق هذه المعدلات في توزيع جرائم العقائد مع نسبة توزيع السكان في هذه المحافظات.

٦. جرائم التقنية:

انتشر هذا النمط من جرائم الجناة في منطقة أبها الحضرية في جميع المدن، وذلك في ظل الانفتاح الاعلامي الذي يشهده العالم كله، والذي اجتاح المملكة العربية السعودية، من قنوات تلفزيونية وانترنت واتصالات، تعرض مواد إعلامية تحض على العنف والجريمة، وزاد الأمر سوءًا عدم وجود وسائل رقابية لهذه القنوات، ويتبين من (الجدول٩) أن مدينة أبها احتلت المرتبة الأولى في معدلات جرائم التقنية حيث بلغ المعدل السنوي ٠,٠٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ثم مدينة خميس مشيط بمعدل ٠,٠٤ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات جرائم التقنية فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ٠,٠١٧ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، وقد يعزى الانخفاض في هذا النوع من الجرائم في مدينة أحد رفيدة إلى انخفاض الكثافة السكانية فيها ولم تتأثر بتيارات الهجرة الداخلية كمدينة أبها ومدينة خميس مشيط، وهذا النمط من الجرائم يشابه نمط جرائم العرض والمال من حيث الترتيب.

جدول (٩) معدلات جرائم التقنية في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم التقنية لكل ١٠٠٠٠نسمة من السكان
أبها	١٨	٠,٠٥
خميس مشيط	٢٠	٠,٠٤
أحد رفيدة	٢	٠,٠٢
إجمالي	٤٠	٠,٠٤

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ.

٧. جرائم الشغب:

يتضح من الجدول (١٠) أن هذا النمط من جرائم الجناة وقع في منطقة أبها الحضرية في مدينة أبها فقط بمعدل ٠,٠٠٨ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، في حين لم تسجل أي حالة شغب في كل من مدينة خميس مشيط ومدينة أحد رفيدة خلال فترة الدراسة، وهذا النمط من حيث الترتيب يختلف عن جميع الأنماط السابقة.

جدول (١٠) معدلات جرائم الشغب في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم الشغب لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان
أبها	٣	٠,٠٠٨
خميس مشيط	٠	٠
أحد رفيدة	٠	٠
إجمالي	٣	٠,٠٠٣

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ.

٨. الحرائق العمدية:

يتضح من (الجدول ١١) أن جرائم الحرائق العمدية وقعت في منطقة أبها الحضرية في جميع المدن، وقد تبين من توزيع معدلات جرائم الحرائق العمدية أن مدينتي خميس مشيط، وأحد رفيدة قد وقع فيهما أعلى معدلات جرائم الحرائق العمدية بمعدل سنوي ٠,٠٧ جريمة لكل ١٠,٠٠٠ نسمة من سكانها في كل مدينة من المدينتين، ثم مدينة أبها بمعدل ٠,٠٤ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ومن حيث الترتيب نجد أن هذا النمط يختلف عن جميع الأنماط السابقة.

جدول (١١) معدلات جرائم الحرائق العمدية في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم الحرائق العمدية لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان
أبها	١٧	٠,٠٤
خميس مشيط	٣٦	٠,٠٧
أحد رفيدة	٨	٠,٠٧
إجمالي	٦١	٠,٠٦

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ.

٩. قضايا الإرهاب:

وهذا النمط من جرائم الجناة وقع في منطقة أبها الحضرية في مدينة خميس مشيط فقط بمعدل ٠,٠٠٢ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، في حين لم تسجل أي حالة إرهاب في كل من مدينة أبها ومدينة أحد رفيدة خلال فترة الدراسة. كما يتضح من الجدول (١٢)، ولم تقتصر هذه الجرائم الإرهابية على موقع واحد، وإنما توزعت على عدد كبير من مدن المملكة وقراها.

وقد أخذت هذه الجرائم في التناقص خلال الأعوام الأخيرة، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى السياسات الأمنية المتبعة؛ ومنها تكثيف الإجراءات الأمنية، والتصدي لكل من يحاول العبث بأمن الوطن، وكشف هوية المطلوبين أمنياً، ومناصحتهم، بالإضافة إلى الضربات الاستباقية نتيجة يقظة وحرص رجال الأمن في حصار هؤلاء المفسدين في الأرض ومطاردتهم؛ مما ساعد على إحباط الكثير من المخططات الإرهابية بكل حزم واقتدار. كل ذلك حد من انتشار هذه الظاهرة من جهة، بالإضافة إلى الحس الأمني لدى السكان نتيجة برامج التوعية الأمنية والإعلامية، وإقامة المؤتمرات الدولية المستمرة التي توضح خطورة هذه الجريمة، وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية من جهة أخرى.

جدول (١٢) معدلات جرائم الإرهاب في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم الإرهاب لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان
أبها	٠	٠
خميس مشيط	١	٠,٠٠٢
أحد رفيدة	٠	٠
إجمالي	١	٠,٠٠١

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ.

١٠. القضايا الإدارية:

تبين من توزيع معدلات الجرائم الإدارية على منطقة أبها الحضرية، وهو ما يوضحه الجدول (١٣)، أن مدينة خميس مشيط احتلت المرتبة الأولى في معدلات الجرائم الإدارية حيث بلغ المعدل السنوي ٠,٣٢جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ثم مدينة أبها بمعدل ٠,١٧ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات الجناة الذين ارتكبوا جرائم إدارية فهي مدينة أحد رفيدة بمعدل ٠,١٦ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها.

جدول (١٣) معدلات جرائم القضايا الإدارية في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي لجرائم القضايا الإدارية لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان
أبها	٦٤	٠,١٧
خميس مشيط	١٦٩	٠,٣٢
أحد رفيدة	١٨	٠,١٦
إجمالي	٢٥١	٠,٢٥

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ.

١١. القضايا العِرْضيّة:

نلاحظ من الجدول (١٤) أن هذا النمط من جرائم الجناة انتشر في منطقة أبها الحضرية في جميع المدن، وقد احتلت مدينة خميس مشيط المرتبة الأولى في معدلات الجرائم العِرْضيّة حيث بلغ المعدل السنوي ٠,٨٨ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، ثم مدينة أحد رفيدة بمعدل ٠,٧٢ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، أما أقل المدن في معدلات الجرائم العِرْضيّة فهي مدينة أبها بمعدل ٠,٥٥ جريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من سكانها، وهذا النمط من الجرائم يختلف عن النمط السابق من حيث الترتيب.

جدول (١٤) معدلات الجرائم العِرْضيّة في مدن أبها الحضرية خلال الفترة ١٤٢٨-١٤٣٧هـ

المدينة	عدد الجرائم	المعدل السنوي للجرائم العِرْضيّة لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان
أبها	٢٠٥	٠,٥٥
خميس مشيط	٤٥٨	٠,٨٨
أحد رفيدة	٨١	٠,٧٢
إجمالي	٧٤٤	٠,٧٤

المصدر: إدارة التخطيط والتطوير، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، أبها،١٤٣٨هـ.

ج- الخاتمة:

يتضح من العرض الجدولي للجريمة في منطقة أبها الحضرية أن الجريمة في المنطقة قد اتسع نطاقها فشملت جميع أصناف الجريمة وذلك في الفترة (١٤٢٨-١٤٣٧هـ)، إضافة إلى أنها قد ازدادت من حيث حجمها. ويمكن أن نعزو ذلك إلى سببين أساسيين هما ازدياد حجم السكان الذي قاد إلى التوسع الحضري في المنطقة وإلى التطور النوعي الحتمي في أساليب كشف الجريمة من قبل الشرطة الجنائية وتناقص أعداد الجرائم المسجلة ضد مجهول.

ويمكن تلخيص حجم الجرائم واتجاهها من خلال الشكل(٤). يتضح من الشكل أن أحد رفيدة تميزت بنمط شبه مستقر في معدلات ارتكاب الجرائم عبر السنوات حيث يؤكد ذلك خط الاتجاه شبه الثابت في انحداره وموازاته للمحور الأفقي. أما خميس مشيط فلقد تميزت بنمط متسارع في ارتكاب الجرائم بجميع أصنافها من حيث العدد إلا أن مدينة أبها قد تفوقت عليها في إجمالي الجرائم المرتكبة وذلك في الفترة بعد العام ١٤٣٣هـ، إلا أن خميس مشيط عادت للمركز الأول في العام ١٤٣٦هـ وما بعدها. من الانحدار العام لخطي الاتجاه في أبها وخميس مشيط يتضح أن معدل التسارع أعلى في أبها من ذلك الذي في خميس مشيط.

د- التوصيات:

- تشجيع البحوث الجغرافية الهادفة إلى إبراز الاتجاهات الجغرافية المعاصرة، وإسهاماتها في علم الجريمة، فالدراسات التي تدفع بهذا الاتجاه تضيف بنية أساسية في توضيح أبعاد الظاهرة الإجرامية من الناحية الجغرافية بما يخدم أمن المجتمع واستقراره، على أن يكون ذلك بتعاون وزارة الداخلية ممثلة في الأقسام الشرطية المختصة والجامعات السعودية ممثلة في باحثيها الراغبين في إثراء المجال البحثي في ميدان الجريمة ودراساتها في جميع نواحيها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية.
- الاهتمام بنشر الإحصاءات الجنائية التفصيلية على مستوى الأحياء في مدن المملكة العربية السعودية لمساهمتها في إعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بالجريمة.
- ضرورة استخدام التقنيات الحديثة لتحديد الأماكن الحقيقية لمواقع ارتكاب الجرائم من قبل السلطات المختصة، وأماكن سكن الجناة وأماكن ضبطهم عن طريق تحديد

الأشكال

الإحداثيات الحقيقية لهذه المواقع باستخدام جهاز التوقيع العالمي (GPS) الذي يمكن من خلاله رصد إحداثيات هذه المواقع بصورة تقريبية ونقلها إلى برنامج نظام المعلومات الجغرافي Arc GIS لتحديد نمط توزيع أماكن ارتكاب الجرائم وأماكن سكن الجناة وعلاقتها مع بعضها، والعلاقة المكانية بين أماكن ارتكاب الجرائم، واتجاهاتها؛ بهدف مساعدة المؤسسات الأمنية على الحد من الجريمة ومنع وقوعها.

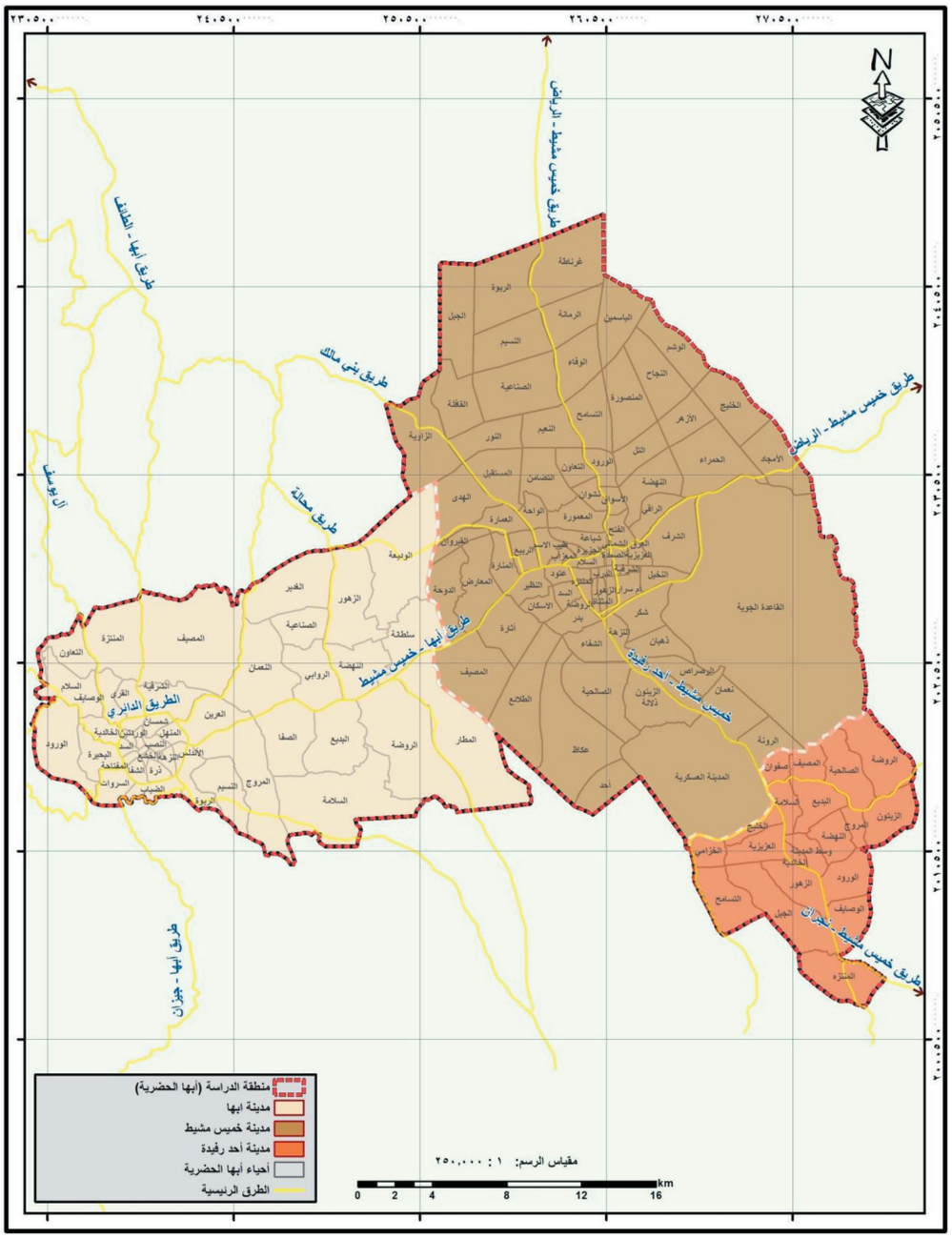

شكل (١ - أ): منطقة أبها الحضرية

المصدر: استناداً إلى خريطة أمانة منطقة عسير، أبها، ١٤٣٨هـ.

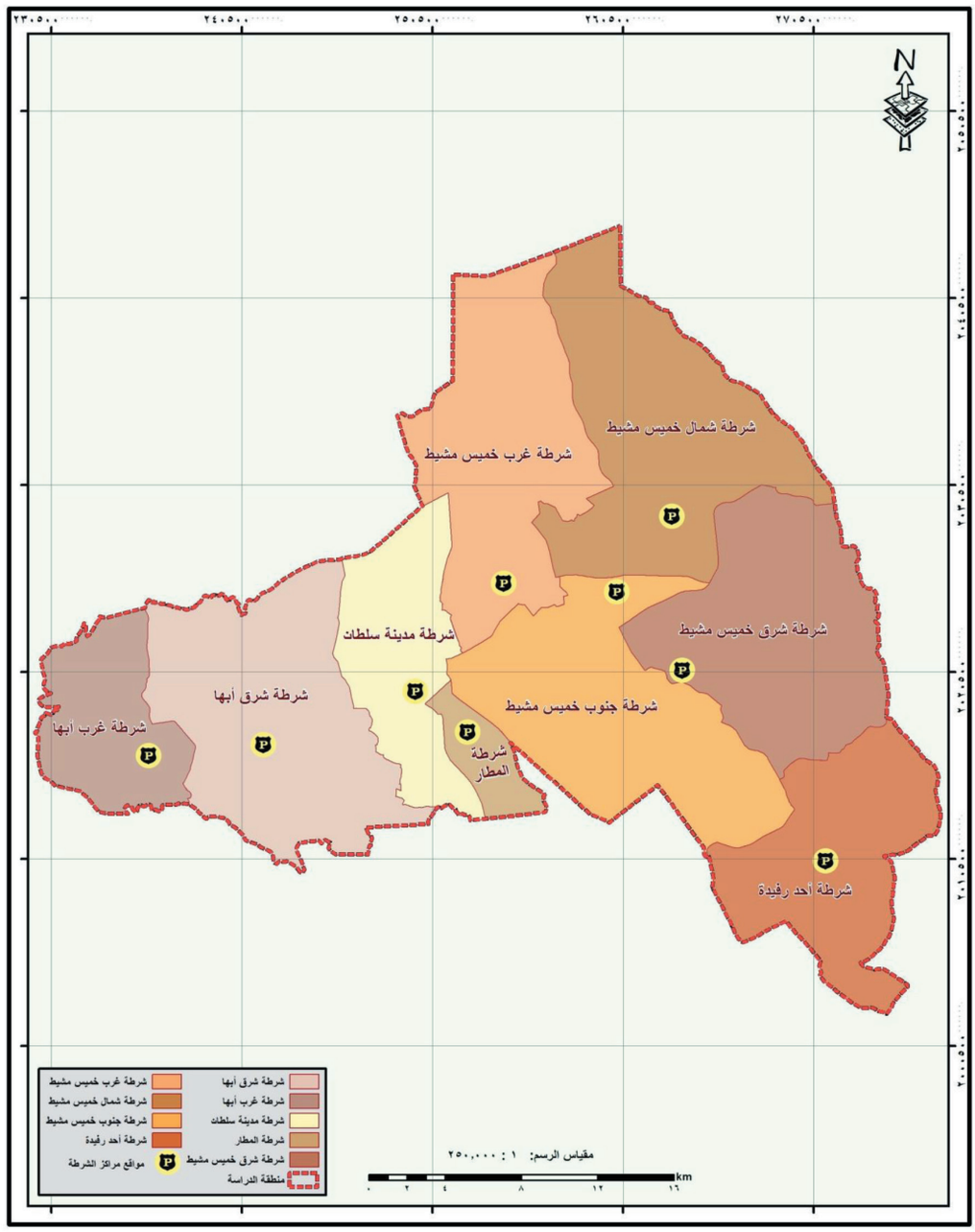

شكل (١ - ب) النطاقات الأمنية ومراكز الشرطة التابعة لها

المصدر: إدارة التخطيط، شرطة منطقة عسير، الأمن العام، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، معلومات غير منشورة، أبها، ١٤٣٨هـ

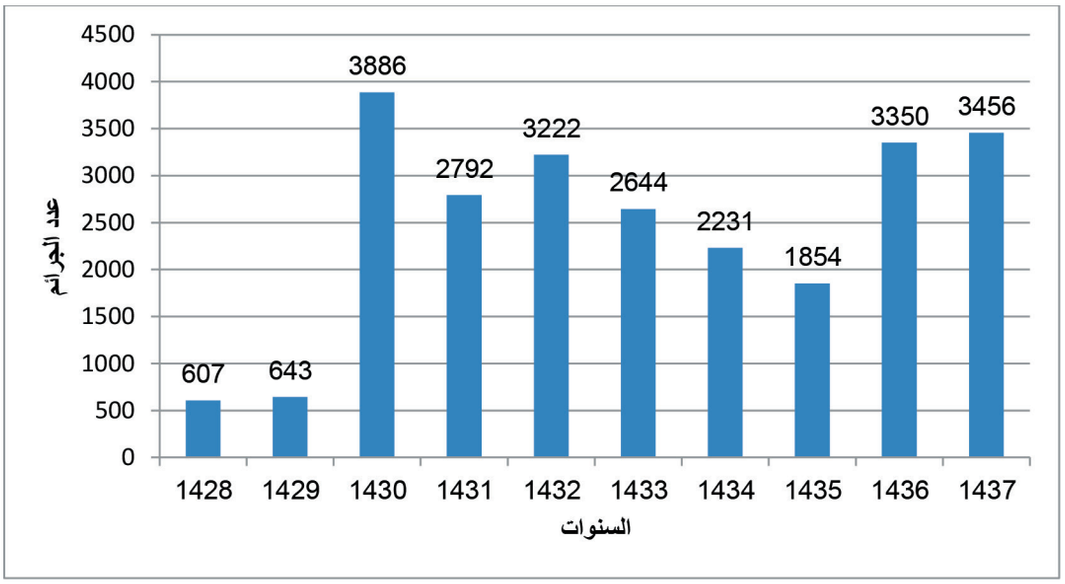

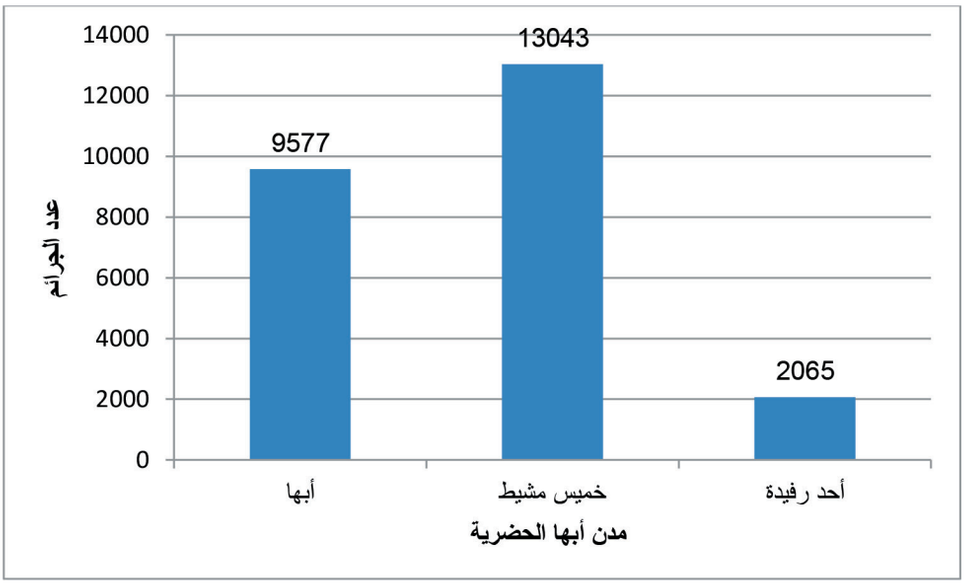

شكل (٣) إجمالي الجرائم في مدن منطقة أبها الحضرية خلال الفترة من ١٤٢٨هـ إلى ١٤٣٧هـ

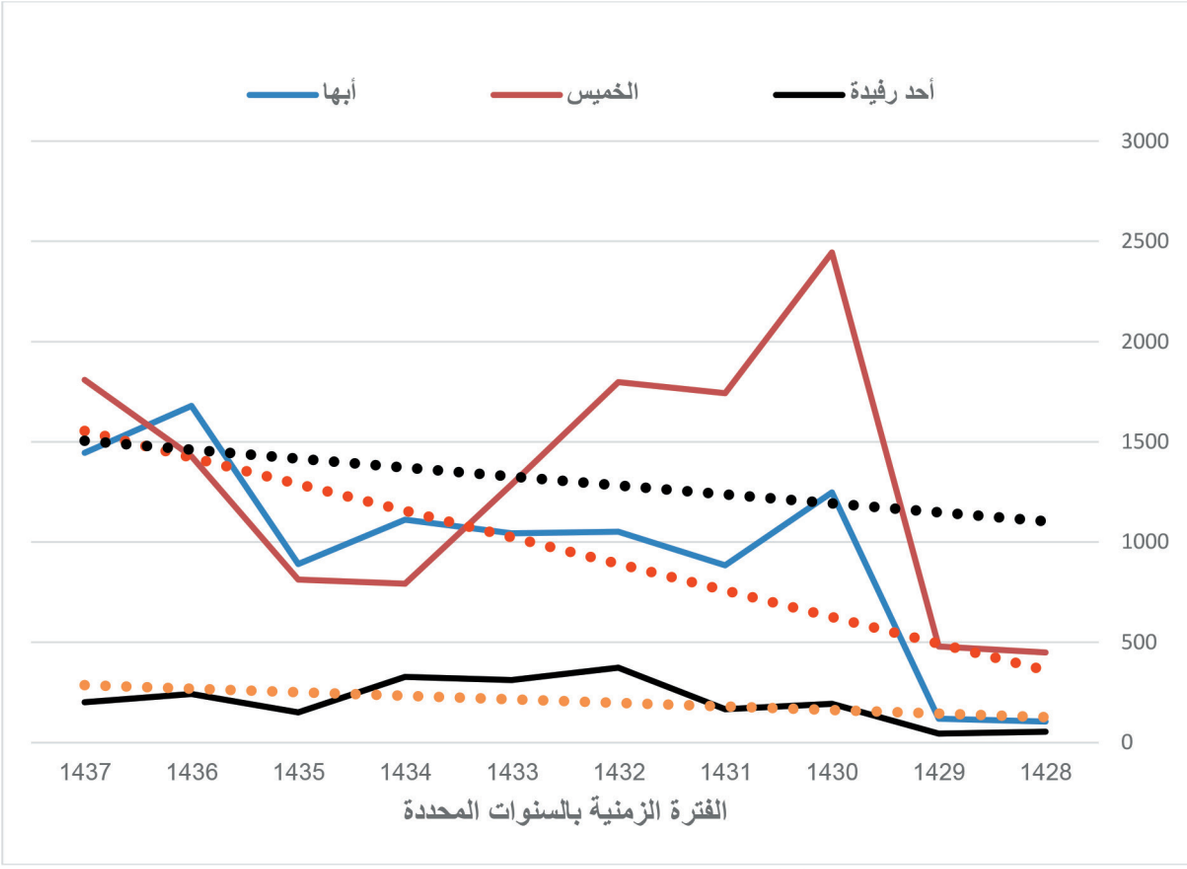

شكل (٤): تطور الجريمة بمناطق الدراسة واتجاهاتها

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (٢).

المراجع:

١. الباحوث، عبد الرحمن ناصر(١٤٢٣هـ)، جرائم الأحداث بمدينة الرياض، دراسة في جغرافية الجريمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا كلية العلوم العربية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢.الجابر، فهد عبد الله (١٤٢٢هـ)، التوزيع المكاني للبلاغات الأمنية في مدينة الرياض، والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

٣. الحربي، سلطان بن عياد (١٤٣٣هـ)، الجريمة في منطقة القصيم، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٤. الخريف، أحمد بن محمد (١٩٩٤م)، جرائم العنف عند الأحداث في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

٥. الخريف، رشود بن محمد (١٤١٩هـ)، الجريمة في المدن السعودية، دراسة في جغرافية الجريمة، مركز أبحاث الجريمة وزارة الداخلية، الرياض.

٦. الدوسري، إبراهيم بن صالح (١٤١٨هـ)، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جده وخصائص الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.

٧. الدوسري، سمحان بن محمد ذيب (١٤٣١هـ)، جرائم السرقة بالمجتمع السعودي في ضوء النشاط الروتيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨. دوي، عبد الرحمن عبد الله (١٤٢٤هـ)، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض، وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان، دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم العربية والأمنية، الرياض.

٩. راضي، علاء الدين الحسيني (١٩٩٥م)، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة، الندوة العلمية عن جغرافية

الجريمة، مناهجها، وأبعادها، وتطبيقاتها، الجمعية الجغرافية المصرية،٢٨ ديسمبر، القاهرة، ص ص ١٣١-١٣٩.

١٠. مرشان، سعيد عبد الله، (١٤١٢هـ)، الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

١١. المهيرات، بركات النمر، (١٤٢١هـ)، جغرافيا الجريمة، علم الإجرام الكارتوجرافي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

١٢. الوليعي، عبد الله ناصر (١٤١٣هـ)، السرقة في مدينة الرياض، دراسة تحليلية وميدانية في جغرافية الجريمة، مركز أبحاث الجريمة وزارة الداخلية، الرياض.

١٣. وزارة الداخلية السعودية (١٤٣١هـ)، إدارة الإحصاء والتخطيط، الكتاب الإحصائي السابع والثلاثون، الرياض.

١٤. وزارة الداخلية السعودية (١٤٣٢هـ)، إدارة الإحصاء والتخطيط، الكتاب الإحصائي الثامن والثلاثون، الرياض.

١٥. وزارة الداخلية السعودية (١٤٣٣هـ)، إدارة الإحصاء والتخطيط، الكتاب الإحصائي التاسع والثلاثون، الرياض.

١٦. وزارة الداخلية السعودية (١٤٣٤هـ)، إدارة الإحصاء والتخطيط، الكتاب الإحصائي الأربعون، الرياض.

١٧. وزارة الداخلية السعودية (هـ)، إدارة الإحصاء والتخطيط، الكتاب الإحصائي الواحد والأربعون، الرياض.

١٨. وزارة الداخلية السعودية، الأمن العام، التخطيط والتطوير، الإدارة المركزية للإحصاء (١٤٣٧هـ)، جدول غير منشور، الرياض.

١٩. وزارة الداخلية السعودية، الأمن العام، شرطة منطقة عسير، إدارة التخطيط والتطوير(١٤٣٨هـ)، جدول غير منشور، أبها.

• Park, R. E., and Burgess, E. W., (1925). The City: Suggestions for Investigation of Human Behavior in the Urban Environment. The University of Chicago Press

• Schmalleger, F. and Volk, R. (2001). Canadian Criminology Today. Toronto, Prentice-Hall Canada.

• Shaw, C.R. and McKay, H.D. (1942). Juvenile Delinquency and Urban Areas. Chicago, University of Chicago Press.

• Sutherland, Edwin H. (1924) Principles of Criminology, Chicago: University of Chicago Press